كلمة السيد منير تابت، الأمين التنفيذي بالإنابة
للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)
بمناسبة
اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني
بيروت، 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2018

معالي الوزير إيهاب بسيسو، وزير الثقافة في دولة فلسطين،
معالي الوزير جان أوغاسابيان، وزير شؤون المرأة في الجمهورية اللبنانية ممثلاً دولة رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري،
سعادة السفراء وممثلي السلك الدبلوماسي في لبنان،
سعادة النواب،
الزملاء والأصدقاء،

"سلامٌ لأرض خلقت للسلامِ وما رأت يوماً سلاماً..."

هكذا يختم الشاعر الفلسطيني الكبير محمود درويش قصيدة اختصر فيها واقعاً تعيشه فلسطين وشعبها منذ أكثر من سبعين عاماً.

نجتمع كما في كل عام، إحياءً لليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، يوم تحييه الأمم المتحدة عملاً بقرار الجمعية العامة 32/40 الصادر في عام 1977، الذي أقرّ التاسع والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر، الذي يصادف ذكرى صدور القرار 181 المتضمن خطة تقسيم فلسطين التاريخية، يوماً للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

يحيي العالم يوماً للتضامن مع الشعب الفلسطيني، لا لأنه يستحق التضامن أكثر من غيره، بل لأنه محروم من أبسط الحقوق التي يتمتع بها غيره.

محروم من الحرية والعيش بكرامة، محروم من حق له في تقرير مصيره.

له الحق في التنمية. له الحق في الدولة. له الحق في العدالة.

هذه الحقوق ليست أساسية غير قابلة للتصرف فحسب، بل يعيد العالم التأكيد عليها في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة كل عام، لأنه من غير المقبول أن يبقى شعب محروماً من حقوق يجب أن تكون بديهية في العصر الحاضر.

لهذا السبب، تحديداً، نتضامن مع الشعب الفلسطيني اليوم. لكن التضامن الرمزي الذي نجدد التزامنا به كل عام لا يكفي، بل يجب أن يقترن بالعمل لرفع الظلم عن الفلسطينيين ومساعدتهم للوصول إلى حقوقهم كاملة غير منتقصة.

السيدات والسادة،

يعيش الشعب الفلسطيني واقعاً قل مثيله من التشتيت والقمع والإفقار والظلم. والفلسطينيون، أينما وُجدوا، هم شعب واحد تم تفتيته ليعيش كل جزء منه تحت أشكال مختلفة من المعاناة والحرمان، سببها واحد، في السياسات والممارسات الإسرائيلية التي تنتهك العديد من المواثيق والقرارات الدولية ومبادئ القانون الدولي.

فالفلسطينيون اللاجئون يعانون من عدم قدرتهم على ممارسة حقهم في العودة إلى أرضهم ومنازلهم، ويقبعون جيلاً بعد جيل في مخيمات اللجوء، في أوضاع معيشية تكاد تلامس حد الكارثة، وهي مرشحة للتفاقم تحت وطأة أزمة التمويل والضغوط السياسية التي تُمارَس على وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأنروا).

الفلسطينيون في القدس الشريف يعيشون تحت نير الاحتلال والضم الرسمي، وسياسات التمييز، ويواجهون التهديد اليومي بالطرد والتشريد، والتهميش والإفقار، يعزلون يوماً بعد يوم عن سائر الضفة الغربية عبر المستوطنات غير الشرعية والجدار الفاصل الذي أقرت محكمة العدل الدولية عدم قانونيته منذ حوالي 15 عاماً.

الفلسطينيون في سائر الضفة الغربية يواجهون التمييز والقمع تحت احتلال عسكري مباشر تتوسع في ظله دائرة عنف المستوطنين ورقعة الاستيطان، فتنشئ واقعاً يمنع الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم لزرعها واستغلال مواردها الطبيعية، ويكاد يحول بهم دون توطيد علاقاتهم بأسرهم وبمجتمعاتهم، ويعرض سلامتهم ووجودهم لخطر دائم. أما التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهي أيضاً رهينة هذا الواقع الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية، وتوثقه مئات التقارير والقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات.

أمّا أهل غزة، فيعيشون مأساة إنسانية حقيقة نتيجة للاحتلال والحصار والهجمات العسكرية الإسرائيلية المتكررة. آلاف القتلى وعشرات الآلاف من الجرحى والمرضى يُمنع عليهم الخروج من القطاع للعلاج أو دخول العلاج إلى القطاع. وقد وصلت المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في غزة إلى أرقام مخيفة تدل على نكوص في التنمية: 55 في المائة يعانون من البطالة، 71 في المائة من الشباب عاطلون عن العمل، 54 في المائة يعيشون في الفقر، 80 في المائة يعتمدون على المساعدات الإنسانية، بالإضافة إلى التلوث وشح المياه والطاقة. واختصر فريق عمل الأمم المتحدة في الأرض الفلسطينية المحتلة الوضع في غزة بتحذير فحواه أن غزة ستصبح مكاناً غير صالح للحياة في عام 2020.

كل ما ذكرته موثق في تقارير صادرة عن الأمم المتحدة، بما في ذلك التقرير السنوي للأمين العام للأمم المتحدة حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي للعام 2018 والذي أعاد التأكيد على التداعيات المتراكمة للممارسات والسياسات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني. كما أكد التقرير على أن لا غنى عن الامتثال للقانون الدولي وعدم إفلات أي طرف من العقاب على انتهاكاته للقانون الدولي، شرطاً لتحقيق السلام والعدالة في المنطقة.

السيدات والسادة،

ليس الهدف من إحياء اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني سرد الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي، ولا إظهار حجم المعاناة التي يعيشها الفلسطينيون تحت الاحتلال أو في الشتات ومخيمات اللجوء. هذا اليوم هو فرصة للتأكيد على حق هذا الشعب في الحياة كغيره من شعوب العالم وعلى ضرورة دعم الشعب

الفلسطيني في نضاله الذي لم يكل ولم يمل منذ عقود لنيل حقّه، وقد أصبح مثالاً للصبر والتصميم والإرادة والتمسك بالحق في الحياة.

السيدات والسادة،

يؤكد الشعب الفلسطيني لنا أنه لم يفقد الأمل يوماً لا في نيل حقوقه، ولا في قدرته على النهوض باقتصاده وبمجتمعه وقدراته البشرية. الفلسطينيون يصرون على تعليم أطفالهم، والمجتمع المدني الفلسطيني يصر على تنفيذ المبادرات والمشاريع، والمؤسسات الفلسطينية تصر على تطوير قدراتها وتحضير الأرضية والخطط والاستراتيجيات التنموية.

هذا الشعب يستحق أكثر من التضامن. يستحق كل جهد منا لمساندته في نيل حقوقه.

الشعب الفلسطيني يسعى وحده إلى تحقيق العدالة. يحاول ألا ينتظر أحداً لينهض ويمضي قدماً. فمن واجبنا الفردي كبشر أولاً، والجماعي كمجتمع دولي ثانياً، أن نقدم كل الدعم لفلسطين وأهلها، عسانا نعجّل في إحقاق العدالة والسلام لهم. وإذا كانت قناعتنا أن التنمية والسلام حق لا يجب أن يهمل أحداً حتى يكتمل، فسيبقى ناقصاً إذا ما أهمل شعب فلسطين.

أختتم كما بدأت، بشعر محمود درويش:

وأنتَ تُعِدُّ فطورك، فكِّر بغيركَ

لا تَنْسَ قوتَ الحمام

وأنتَ تخوضُ حروبكَ، فكِّر بغيركَ

لا تنس مَنْ يطلبون السلام

وأنتَ تسدد فاتورةَ الماء، فكِّر بغيركَ

مَنْ يرضَعُون الغمام

وأنتَ تعودُ إلى البيت، بيتكَ، فكِّر بغيركَ

لا تنس شعب الخيامْ

وأنت تنام وتُحصي الكواكبَ، فكِّر بغيركَ

ثمّةَ مَنْ لم يجد حيّزاً للمنام

وأنت تحرّر نفسك بالاستعارات، فكِّر بغيركَ

مَنْ فقدوا حقَّهم في الكلام

وأنت تفكر بالآخرين البعيدين، فكِّر بنفسك

قُلْ: ليتني شمعةٌ في الظلام

وشكراً.